في مقابلة الفاء او العين او اللام الاول المثال والثاني الاجوف والثالث الناقص
وان كان على سبيل الاجتماع فهو اللفيف فهذا اذا كانت في تركيب حروفها حرف علة واما
اذا كان فيه ملحقة حرف علة فلا يخلو اما ان يكون على سبيل الانفراد او على سبيل الاجتماع
فان كان الاول فهو المهموز وان كان الثاني فهو المضاعف والاشتقاق هو نزع لفظ
من لفظ آخر بالجر على انه معطوف على قوله سبعة ابواب بحذف المضاف اي على معرفة
الاوزان يعني اي الصرف يحتاج في معرفة الاوزان اي سبعة ابواب كذلك يحتاج الى
معرفة اشتقاق ستة اشياء وهو مجرور على انه مضاف اليه الاشتقاق من كل مصدر
وهو عبارة عن لفظ دال على المعنى الحادث من الذات لا غير اي يشتق ستة اشياء
من كل فرد من افراد المصادر نحو ضرب ونصر وقتل وهي اي ستة اشياء الماضي ما دل
على زمان قبل زمانك والمستقبل ما دل على زمن الحال او الاستقبال والامر ما دل
على طلب الفعل والنهي ما الجزم بلا واسم الفاعل ما اشتق ليدل على ذات يحدث منه الفعل
واسم المفعول ما دل على ذات وقع عليه الفعل والمكان وهو اسم مشتق لمكان حدث
فيه الفعل والزمان وهو اسم مشتق لزمان حدث الفعل فيه والآلة وهو اسم مشتق لما يستعان
الفعل به واعلم انه لم يذكر النفي والجحد مع انهما مشتقان من المصدر لان النفي يشبه النهي صورة في الجحد

والجحد يشبه الماضي معنى ووجه الانحصار عليها ان المشتق لا يخلو من ان يكون فعلا او اسما فان
كان الاول فلا يخلو من ان يكون اخباريا او انشائيا فان كان اخباريا فلا يخلو من ان يكون
يتعاقب على اوله احدى الزوائد الاربع اولا فان لم يتعاقب فهو الماضي وان تعاقب
فهو المضارع وان كان انشائيا فلا يخلو اما ان يدل على طلب الفعل او على ترك
طلب الفعل فالاول الامر والثاني النهي هذا اذا كان المشتق فعلا واما اذا كان اسما
فلا يخلو من ان يدل على صدور الفعل من الشيء او على وقوع الفعل على الشيء بغير واسطة
الشيء او على وقوعه فيه بواسطة الشيء او على وقوعه فيه فالاول اسم الفاعل والثاني
اسم المفعول والثالث اسم الآلة والرابع اسم الزمان والمكان والفاء في فحصه فكرته
جواب الشرط المحذوف كانه قال اذا وقفت تحقيقه انه كان الصرف يحتاج في معرفة الاوزان
الى سبعة ابواب فكثرت هذا الكتاب اي طويته وجعلته مشتملا في كل الطير مناحيه
اذا ضمها للوقوع ولا انقضاء على سبعة ابواب جعل باب بمعنى التوضيح الباب الاول في
بيان الصحيح قال الشارح الفاضل لو قدم المعتل على الصحيح لكان اولى لا يقال انما قدم
عليه لان الصحيح اصل والمعتل فرع ليس باصل لانا نقول انما يلزم ذلك لو كان المراد
ذاتهما وانما المراد مفهومهما لان البحث في تعريفهما والتعريف ليس بحسب الذات